SMEX

حرية التعبير في لبنان:
حق ثابت في وطن متحرّك

صبا مروّة
لبنان

MARIAM AL-SHAFEI
FELLOWSHIP ON TECHNOLOGY AND HUMAN RIGHTS

شكر وتقدير

كتبت هذا التقرير **صبا مروة**، باحثة زميلة ضمن برنامج **"زمالة مريم الشافعي للتكنولوجيا وحقوق الإنسان"** لعام 2024. وأشرف على التقرير **محمد نجم**، وراجعته **ماريان رحمة**.

سمكس هي منظمة غير حكومية إقليمية تعمل منذ عام 2008 على الدفاع عن الحقوق الرقمية، وتعزيز الثقافة المفتوحة والمحتوى المحلي، وتشجيع المشاركة النقدية والمنظمة ذاتياً مع التقنيات الرقمية ووسائل الإعلام والشبكات في جميع أنحاء غرب آسيا وشمال أفريقيا.

www.smex.org

منشور صادر عن سمكس، أيار/مايو 2025.

الآراء ووجهات النظر الواردة في هذه الورقة البحثية هي آراء المؤلّف/ة، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمنظمة "سمكس".

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - النسبة للمؤلف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (Creative Commons Attribution Share Alike 4.0 International License).

1- المقدّمة

لطالما اعتبر لبنان قبلةً لحريّة التعبير في المنطقة، خاصّةً أنّ سقف الحرية عالٍ بالنسبة للدول المحيطة به، المحكومة بديكتاتوريّات مقنّعة كانت أم ظاهرة. فلبنان الذي عاش فترة الانتداب كسائر دول المشرق، والذي نال استقلاله عام 1943، لم يسلك نفس الطريق السياسي والدستوري الذي سلكته سائر دول المنطقة. لطالما تمّ التحدّث عن خصوصية لبنان المتنوّع، هذه الخصوصية التي تقضي بأنّ يكون لكل المكوّنات الطائفية والسياسيّة فيه دوراً ورأياً ومهمّة مكرّسة من خلال دستور 1926، وما لحقه من تعديلات بعد الاستقلال 1943 وفي اتفاق الطائف الذي وضع نهايةً للاقتتال الطائفي الذي دام خمسة عشر عاماً، وأسّس الدولة الثانية بشكلها الحالي. نصّ الدستور اللبناني على مبدأ حرّية التعبير في المادة 13[1] منه حيث أن: "حرية إبداء الرأي قوًال وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون." كما ورد في الفقرة ب من مقدّمة الدستور – لبنان...عضو مؤسّس عامل في منظّمة الأمم المتّحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء. والفقرة ج من مقدّمة الدستور – لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل.

وفي محاولة لتحليل المادة 13 من الدستور[2]، فهي تشير بشكلٍ أساسي إلى رؤية شاملة لمفهوم ممارسة الحريات، حيث تعتبر هذه الحريات منظومة متكاملة لا يمكن التنازل عن أي من مكوناتها. فالحق في إبداء الرأي يرتبط بشكل وثيق بضمان حرية الإعلام والصحافة، في حين تتطلب الحرية الإعلامية توافر حرية الطباعة وإصدار المنشورات واستخدام وسائل الاتصال لنشر الآراء الإعلامية. كما يربط النص بين حرية الإعلام بمعناها الواسع وبين حقوق سياسية ومدنية أخرى، مثل حق التجمع والتظاهر والاعتراض أو التعبير الجماعي في الفضاء العام، إضافة إلى حق إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية. وبذلك، يؤكد النص على الطبيعة التكاملية للحريات السياسية وارتباطها الوثيق بحرية الإعلام.

إن الحديث عن النص الدستوري المرتبط بحرية التعبير في لبنان يعتبر مدخلاً أساسياً يتكرّر تقريباً في كل الأوراق البحثيّة التي تتطرّأ لهذا الموضوع، حتّى إن لم تكن ورقة قانونيّة بحتة. هذه المقدّمة التي باتت اليوم ألف باء البحث في حرية التعبير في لبنان هي المدخل الأساسي للقول بأنّه على الورق، حق التعبير عن الرأي في لبنان مكرّس على مستوى القانون المحلّي أي الدستور، وعلى مستوى المعاهدات الدولية وميثاق حقوق الإنسان

---

[1] الدستور اللبناني (2004)، متاح على موقع Constitute Project، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004?lang=ar.

[2] علي مراد (2024)، إلغاء قوانين التشهير الجزائية المستخدمة ضد الإعلاميين: من أجل حماية حرية التعبير والاعلام والتصدي للدولة القمعية في لبنان، مؤسسة مهارات، https://maharatfoundation.org/media/2776/eu-dr-ali-mourad-arb-final-1.pdf.

الذي وقّع عليه لبنان. المفارقة هنا هي أنّ التطبيق لهذه الصيغة الثابتة منذ 1924[3] تعتمد على المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية على كثرتها على مرّ تاريخ لبنان الحافل بالحروب والمخاطر السياسية والاقتصاديّة. لن تطرح هذه الورقة البحثية الشق القانوني لحرية التعبير في لبنان ولا الحاجة لتعديل أو شطب أو زيادة المواد القانونية ليتلاءم القانون اللبناني مع تطلّعاتنا أو مع طموحنا بإزالة سقف حرية التعبير في لبنان. هذه الورقة ستطرح مسألة نظرة الأفراد لمبدأ حرية التعبير كحق لهم، ستحاول فهم طبيعة فهمهم وممارستهم لهذا المبدأ، على اختلاف مناطقهم، ومذاهبهم، وانتماءاتهم السياسية، ومهنهم (خاصّةً منهم الصحفيين والناشطين السياسيين والمنخرطين بالحياة السياسية والشأن العام) من خلال تحليل البيانات والأرقام التي تعكس انتهاكات حرية التعبير في لبنان منذ العام 2019 وحتّى اليوم. يركز البحث أيضاً بشكل أساسي على العوامل النظامية التي تؤثر على هذه الحريات أو تقيدها (مثل دور الكيانات السياسية والأمنية والانتهاكات الموثقة من قبل المنظمات)

في هذه الدراسة، سنبدأ أولاً بعرض الواقع الاقتصادي والاجتماعي اللبناني منذ انتفاضة 17 تشرين 2019 وحتّى دخولنا حرب "إسناد غزّة" وحرب أيلول التي تبعتها. سيتم بعد ذلك عرض الرسوم البيانية والأرقام المستخرجة من موقع مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز"، في مؤسسة سمير قصير[4] ومشروع "محال" من منظمة "سمكس" للحقوق الرقميّة[5]. سيتم تحليل هذه البيانات وانشاء صور بيانية تشرحها وتصوّرها، ليتم من خلالها استخلاص العلاقات القائمة بين مختلف المتغيّرات مثل الجنس، مكان الاقامة، الجهة المنتهكة وغيرها، وكيف تفسّر الأرقام واقع حرية التعبير في لبنان. تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة عن الأسئلة البحثية التالية: كيف تؤثر العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على ممارسة حق حرية التعبير في لبنان كما وأنها تهدف لتسليط الضوء على البنية النظامية اللبنانية، وعلاقة تبدّل موازين القوى اللبنانية بهذا الحق المضمون دستورياً، غير المضمون قانونياً وعلى الصعيد الاجتماعي.

2- المنهجيّة والقيود البحثيّة

تعتمد الدراسة بجوهرها أوّلاً على البحث والمراجع التي قامت بالعمل على موضوع حريّة التعبير في لبنان، ومن ثمّ على تحليل بيانات خروقات حرية التعبير المنشورة على كل من موقعي مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز" في مؤسسة سمير قصير، ومشروع "محال" التابع لمنظّمة "سمكس" وتحليل هذه الأرقام وربطها بالواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. هذه البيانات بالأصل تحصي الخروقات المتعلّقة

---

[3] الأمم المتحدة، الدستور اللبناني وجميع تعديلاته، النص العربي.
https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf.

[4] https://www.skeyesmedia.org/ar/Violations-in-Numbers
[5] https://muhal.org/ar/cases

بحرية التعبير في كل من لبنان، سوريا، فلسطين والأردن. اعتمدت في هذه الدراسة على البيانات المتعلّقة بلبنان حصراً (أي حوالي 443 حالة مسجّلة في قوائم الداتا حتى تاريخ استخراج البيانات من "سكايز" و100 حالة من "سمكس"[6]). البيانات تحتوي على المعلومات التالية: تاريخ الحادثة، المحافظة، نوع الإعتداء، الجهة المنتهكة، وظيفة الضحية، جنس الضحية، وعددهم. البيانات المستخدمة متاحة للجميع على مواقع "سكايز" و"سمكس".

في هذه الدراسة، اعتمدنا على تقليص الداتا المعتمد عليها لتقتصر على الانتهاكات الحاصلة بعد تاريخ انتفاضة 17 تشرين، لما تحملها من تغييرات جذريّة على مستوى البنية السياسيّة والاقتصاديّة اللبنانية من جهة، ولحصر الداتا بفترة زمنيّة هي خمس سنوات. كما أنّ هذه الدراسة التي تم العمل عليها منذ شهر نيسان 2024، تأثّرت بالحرب الاسرائيلية على غزّة ولبنان، وبشكلٍ خاص العدوان الموسّع على لبنان في أيلول 2014. لذلك، ستتطرّأ هذه الدراسة في سياقها إلى التعدّيات والانتهاكات لحرية التعبير في لبنان خلال هذه الفترة. قمنا أيضاً بالحديث مع أخصّائيين وخبراء في مجال حرّية التعبير، أبرزهم الدكتور علي مراد، استاذ مساعد في القانون في جامعة بيروت العربية، خبير قانوني وناشط سياسي؛ الأستاذ جاد شحرور، مسؤول الإعلامي في مؤسسة سمير قصير، المحامية والباحثة نجاح عيتاني، الباحث في مؤسسة سمير قصير جاد هاني، عبد قطايا مدير برنامج الإعلام في منظمة "سمكس"، وخبير في مجال السلامة الرقمية والإعلام والتواصل وغيرهم. خلال الدراسة، قمنا أيضاً باستخدام بعض المنشورات المتاحة للعامّة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

في حديث مع جاد شحرور[7]، المسؤول الإعلامي في مؤسسة سمير قصير، أوضح أن المؤسسة تعتمد منهجية شاملة في توثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير. عملية التوثيق تتجلى في جانبين رئيسيين: الأول يتمثل في المساهمة في التعرف على الانتهاكات الحاصلة من خلال العلاقات الشخصية أو الإبلاغات التي تصل من الأطراف المتضررة، والثاني في متابعة هذه الانتهاكات لتقديم صورة دقيقة وشاملة. عند ورود معلومات عن انتهاك، يتم مباشرة عملية دقيقة لجمع البيانات التي تشمل تفاصيل الحادثة مثل تاريخ وقوعها، الأطراف المعنية، الأدلة الداعمة (صور أو شهادات)، والسياق المحيط بها. يتم صياغة تقرير أولي يشرح الانتهاك بوضوح، وهو ما يُمكّن المؤسسة من تحديد مدى خطورة الوضع وما إذا كان يتطلب إصدار بيان رسمي أو تحركًا خاصًا نحو جهات حقوق الإنسان محليًا ودوليًا.

أكد شحرور على أن العمل لا يخلو من التحديات، بما في ذلك هامش الخطأ المحتمل نتيجة تعقيد القضايا وتشابكها. لذلك، تركز المؤسسة على توسيع مصادرها وتعزيز التعاون مع مجموعات الصحفيين والمجتمع المدني لجمع وتحليل البيانات. الهدف النهائي هو بناء قاعدة بيانات شاملة تتيح تحليلًا أوسع للأنماط المتكررة في الانتهاكات، مما يسهم في فهم أفضل للقضايا وتقديم حلول مستدامة. تجربة المؤسسة تكشف عن أهمية المتابعة

---

[6] يمكن لكل من يود الاطلاع على البيانات التي تمت تصفيتها التواصل مع مؤسسة "سمكس" للحقوق الرقمية أو مع الكاتبة.
[7] مقابلة خاصّة أُجريت لهذه الدراسة حصراً

المستمرة مع الصحفيين والنشطاء، سواء من خلال تقارير المؤسسات المحلية والدولية أو من خلال التواصل المباشر مع المعنيين. في الحالات التي تتكرر فيها الانتهاكات أو تكون ذات طبيعة منهجية، يتم تصعيد الموضوع وإصدار بيانات تسلط الضوء عليه. هذه الجهود تتخطى مجرد التوثيق، حيث تهدف إلى تحفيز النقاش العام وتعزيز حماية حرية التعبير في وجه التحديات المتزايدة.

تجدر الاشارة أيضاً إلى أنّه قد تركز البيانات المقدمة من كل من سكايز وسمكس بشكل أكبر على أنواع معينة من الانتهاكات التي يسهل توثيقها، مثل الاعتداءات الجسدية المباشرة أو الإجراءات القانونية. ومع ذلك، من المحتمل أن الأشكال الأكثر حساسية أو خفية من القمع، مثل المضايقات عبر الإنترنت أو الرقابة الذاتية، قد تكون غير موثقة بشكل كافٍ أو تم التغاضي عنها. هذه الأشكال من الانتهاكات تشكل تحديًا خاصًا في رصدها، لكنها تظل ذات أهمية كبيرة لتقييم النطاق الكامل لقضايا حرية التعبير في لبنان

3- الخلفية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسيّة

أ- لبنان بلد الحريّات، حتّى...

تميّز لبنان بمساحة فريدة من حرية التعبير مقارنة بالدول المحيطة في العالم العربي. تاريخيًا، شكّلت التعددية السياسية والإعلامية في البلاد أرضًا خصبة لازدهار الصحافة التقليدية وفيما بعد الإعلام الإلكتروني، مما جعل لبنان مركزاً أكثر تقدّماً للحرية في محيطه الذي يعاني من أنظمة ديكتاتورية وقمعية[8]. مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، كان لبنان يتمتع بمناخ سياسي متوازن إلى حدٍّ ما، سمح بازدهار الإعلام التقليدي والجديد. تعدد الأحزاب والتيارات السياسية، إلى جانب الاستثمارات الإقليمية في القطاع الإعلامي، مكّن الصحافة من لعب دور بارز في نقل الأخبار وانتقاد السلطة. بيروت، على وجه الخصوص، كانت مركزًا إعلاميًا مفتوحًا لجذب الأصوات الناقدة والآراء المتنوعة، خاصة مع غياب المساحات المماثلة في عواصم عربية أخرى.

مع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في حرية التعبير في لبنان. منذ عام 2011، ومع اشتعال الربيع العربي وما تبعها من أزمات في دول الجوار مثل مصر سوريا والعراق واليمن وليبيا، تراجع دور لبنان كمحور إعلامي إقليمي[9]. النزاعات الإقليمية خفّفت من مركزية لبنان كمنصة للحرية الإعلامية وأثرت بشكل مباشر على المناخ السياسي والإعلامي فيه. داخليًا، تسبب الاستقطاب السياسي بين قوى 8 و14 آذار، إلى جانب صعود حزب الله كقوة مؤثرة في النظام السياسي، في خلق بيئة رقابة ذاتية لدى الصحفيين والمواطنين على حد سواء. إضافة إلى ذلك، ساهمت الاغتيالات التي استهدفت صحفيين وناشطين (أمثلة جبران تويني،

---

[8] سارة عبدالله (2021)، "دراسة عن الإعلام في لبنان: عناصر الجذب والثقة وتفاعل الجمهور"، شبكة الصحفيين الدوليين. https://ijnet.org/ar/story/دراسة-عن-الإعلام-في-لبنان-عناصر-الجذب-والثقة-وتفاعل-الجمهور.

[9] ألكسي توما وميرا زغبور (2019)، "التعبير عن الرأي والقمع: مقاربة انتهاكات حرّية التعبير في لبنان." معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200117_freedom_of_expression_arabic.pdf

سمير قصير وصولاً إلى اغتيال لقمان سليم وغيرهم) في تعزيز هذا المناخ القمعي، حيث بات الخوف والتهديد، سواء المعنوي أو الجسدي، حاجزًا أمام التعبير الحر.

على الرغم من أن لبنان تميز تاريخيًا ببنية قانونية متقدمة نسبيًا في مجال حرية التعبير، إلا أن هذه البنية توقفت عن التطور على مدار العقود الماضية، نتيجة تغلغل الفساد في البنية القضائية. في الوقت الذي تتجه فيه العديد من الدول نحو إلغاء العقوبات المتعلقة بحرية التعبير وتعزيز الحماية القانونية للصحفيين، يبقى لبنان عالقًا في منظومة قانونية قديمة وتسودها الشوائب لناحية الفساد والاستدعاءات غير القانونية، لا تحمي الصحفيين بشكل كافٍ ولا تواكب التحولات الحديثة في الإعلام الرقمي[10]. هذا الوضع يعكس تراجعًا في الدور التقليدي الذي لعبه لبنان كمركزٍ لحرية الصحافة والتعبير في المنطقة العربية.

في لبنان، مسألة المحاسبة القانونية في ما يتعلق بحرية التعبير تتأرجح بين القوانين الجزائية والمدنية، وتثير جدلاً مستمراً حول ضرورة تحديث المنظومة القانونية بما يتماشى مع المفاهيم الحديثة لحرية الإعلام. في العديد من الدول، تطورت القوانين لتجنب الملاحقات الجزائية المرتبطة بجرائم القدح والذم والتشهير، وتحويلها إلى إطار مدني، حيث تكون العقوبات المالية بديلاً عن العقوبات الجزائية. في المقابل، لا يزال لبنان يحتفظ بهذا الإرث القانوني الذي يُبقي الإعلاميين عرضة للمحاكمة أمام محكمة المطبوعات، وهي محكمة استثنائية وُجدت خصيصًا للتعامل مع القضايا المتعلقة بالصحافة. هذا الإطار القانوني التقليدي يشكل عقبة أمام تحديث البيئة الإعلامية في البلاد. على سبيل المثال، إذا تم إلغاء الطابع الجزائي لهذه القضايا، يصبح من الضروري إعادة النظر في دور محكمة المطبوعات، وربما إلغاؤها تمامًا، لأن استمرارها سيبدو متناقضًا مع هذه الإصلاحات.

ب- ١٧ تشرين تاريخاً مفصلياً

تعدُّ الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان التي بانت معالمها واضحةً نهاية عام 2019 من أكثر الأزمات تعقيدًا وحدّة في العالم الحديث، بحسب توصيف البنك الدولي[11]. الأزمة الاقتصادية، التي نتجت عن سنوات طويلة من سوء الإدارة والفساد المزمن، انفجرت في وجه اللبنانيين عام 2020 في انفجار مرفأ بيروت، وسرعان ما تدهورت الأوضاع بفعل انتشار جائحة كورونا، مما سارع في الانهيار اجتماعي شامل، وسط انسداد سياسي تمثل في شغور منصب رئيس الجمهورية منذ أكتوبر 2022[12].

كل هذه التغييرات السياسية والاقتصادية في لبنان، تزامنت مع مظاهرات واحتجاجات مطلبية مناهضة لنظام المحاصصة اللبناني القائم منذ ما بعد الطائف. هذه الاحتجاجات التي جاءت بعد مظاهرات خجولة نسبياً عام

---

[10] أسرار شبارو، (2024)، "استدعاء صحفيين بقضايا النشر في لبنان... تحرك نقابي ضد الانتهاكات"، موقع الحرة، https://www.alhurra.com/lebanon/2024/08/30/استدعاء-صحفيين-بقضايا-النشر-في-لبنان-تحرك-نقابي-ضد-الانتهاكات

[11] "نظرة عامة على لبنان"، البنك الدولي، تم الوصول إليه في 2 ديسمبر 2024، عبر الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview.

[12] طوني بولس (2024)، "عام على الشغور الرئاسي الرابع منذ استقلال لبنان"، **إندبندنت عربية**. https://www.independentarabia.com/node/512371.

2011 و2015، نضجت عام 2019. استطاعت هذه المظاهرات، ولو لفترة قصيرة، أن تحرر الفضاء العام من بعض القيود المفروضة على التعبير، ومن أن تمكّنه من استخدام هامش حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي غير التابعة لأي من الأحزاب (بعكس الإعلام المحلّي اللبناني)[13]. كانت تلك المرحلة استثنائية، حيث تجرأ الناس على كسر المحرمات السياسية والاجتماعية. تحولت الشتائم الموجهة إلى السياسيين إلى وسيلة للتعبير عن الغضب وكسر الهالة القدسية التي كانت تحيط بهم، وهو ما يعكس التحول الكبير في المزاج العام للمجتمع اللبناني.

على الرغم من هذه اللحظات التحررية، فإنّ مسار حرية التعبير في لبنان لا يزال يواجه تحديات عميقة، تبدأ من القوانين المتقادمة ولا تنتهي عند الضغوط الأمنية والاجتماعية التي تختلف حدتها بناءً على الموقع الجغرافي والانتماء السياسي. هذا الواقع يضع حرية التعبير في لبنان بين مطرقة التقاليد القانونية وسندان التوازنات السياسية والأمنية التي تحكم البلاد.
العلاقة بين حرية التعبير والوضع الأمني في لبنان تعمل على مستويات متعددة، وتعكس تعقيد الواقع السياسي والطائفي في البلاد. المستوى الأول والأكثر وضوحًا هو العلاقة المباشرة مع الأجهزة الأمنية التي تلعب دوراً قمعياً من خلال الاستدعاءات كثير منها غير قانوني والقضاء الذي يستدعي الناشطين المدنيين والصحفيين وغيرهم للتحقيق والإحالة للمحاكمة. أمّا المستوى الثاني والذي يعتبر أكثر تعقيداً فهو التعامل مع قوى الأمر الواقع المسيطرة على مناطق معينة، وهو المستوى الذي تهتم به هذه الدراسة.

على المستوى الأوّل الذي يخصّ الأجهزة الأمنية المختلفة، مثل مخابرات الجيش، الأمن الداخلي، أمن الدولة، وجهاز المعلومات، والمكاتب التابعة لها وأهمّها في حالتنا مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، تعمل غالبًا كأدوات لحماية مصالح الأحزاب والطوائف التي تدعمها. هذا الواقع يعكس التداخل بين السياسة والطائفية في المشهد الأمني اللبناني[14].

يشكل مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية تحديًا إضافيًا في سياق حرية التعبير[15]، حيث يمارس هذا المكتب نوعًا من الرقابة غير المباشرة التي قد تصل أحيانًا إلى حذف المنشورات، إجبارهم على فتح اجهزتهم الخاصّة من دون أمر قضائي وفرض تعهدات بعدم النشر على الأفراد. هذه التعهدات، التي تُفرض غالبًا كجزء من تسويات غير رسمية، تعكس رقابة مسبقة، وهو أمر يتنافى مع المبادئ الحديثة لحرية التعبير. كما أن هناك لجوءًا

---

[13] صحيح أن هناك حرية حقيقية في التعبير داخل وسائل الإعلام اللبنانية، إلا أن هذه الأخيرة تخضع في الواقع لسيطرة مجموعة صغيرة من الأفراد الذين لهم صلات مباشرة بأحزاب سياسية أو ينتمون إلى عائلات معينة، مثل ضاهر-سعد وخياط والمر، التي تمتلك القنوات الأكثر نفوذاً في البلاد (إل بي سي والجديد وإم تي في على التوالي). أما المنار، فهي القناة الرسمية لحزب الله .من صفحة "لبنان"، منظمة مراسلون بلا حدود، https://rsf.org/ar/البلاد/لبنان.

[14] غيدة فرنجية، (2013)، "مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية: رقابة أمنية وأداة لترهيب الناشطين"، المفكرة القانونية. https://legal-agenda.com/مكتب-مكافحة-الجرائم-المعلوماتية-رقاب/.

[15] زينب غندور (2023)، "حرية الرأي والتعبير في لبنان: طبقات متعددة من القيود." المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. https://euromedmonitor.org/ar/article/5786.

متزايدًا إلى محاكم القضاء المستعجل لتعطيل نشر تقارير إعلامية، مما يُضيف بعدًا آخر للرقابة القانونية التي تُمارس على الإعلام.

إلى جانب التهديدات المباشرة، لعب مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية دورًا بارزًا في تقييد حرية التعبير في السنوات الأخيرة. المكتب، الذي أُنشئ أساسًا لمكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، والذي يشكّك المختصّون بقانونية إنشائه[16]، تحوّل تدريجيًا إلى أداة رقابية تستهدف الصحفيين والنشطاء. باستخدام أساليب مثل استدعاء الأفراد وفرض توقيع تعهدات بعدم التعرض لشخصيات أو أحزاب سياسية معينة، انتهك المكتب مبدأ حرية التعبير المكفول دستوريًا، مما خلق جوًا من الرقابة المسبقة في البلاد.

من جهةٍ أخرى، فشلت المحاكم في إرساء اجتهادات قضائية واضحة بشأن حرية التعبير عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال، رغم أن قانون المطبوعات ينص على أن الصحافيين يجب أن يحاكموا أمام محكمة المطبوعات، إلا أن العديد منهم خضع للمحاكمة أمام قضاة جزائيين منفردين، خاصة في قضايا تتعلق بنشر المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي[17]. أما الأفراد غير الصحافيين، فإنهم يخضعون دائمًا لأحكام قانون العقوبات ويمثلون أمام القضاة الجزائيين المنفردين، أو أمام المحاكم العسكرية في حال كانت القضايا متصلة بالمؤسسة العسكرية أو أحد أفرادها. ويُلاحظ أن محكمة المطبوعات توفر حماية أكبر للأفراد، في حين تفرض المحاكم الأخرى، بما في ذلك القضاة الجزائيون المنفردون والمحاكم العسكرية، عقوبات أشد، مما يسهم في تعزيز بيئة من الرقابة الذاتية والخوف من التعبير بحرية[18].

على الصعيد الديموغرافي، في المشهد العام، يختلف وضع حرية التعبير بين المركز والأطراف في لبنان. في بيروت العاصمة حيث المركزية السياسية، وتركز الكثافة الإعلامية والناشطين، تكون قدرة القوى الأمنية أو الأحزاب على ممارسة الترهيب محدودة نسبيًا بسبب الانفتاح والتركيز الإعلامي، لتبقى العاصمة الأكثر خضوعاً للضغوطات والاستدعاءات القضائية بحق الصحفيين والناشطين. أما في المناطق الطرفية، فإن الأوضاع تختلف جذريًا، حيث يتعرض الناشطون لضغوط أمنية وحزبية وعائلية، مما يجعل قدرتهم على مواجهة هذه الضغوط ضعيفة. في مناطق نفوذ حزب الله، على سبيل المثال، تُفرض رقابة مشددة وتتم ملاحقة أي نشاط إعلامي أو تعبير علني يُعتبر معارضًا للسردية السياسية أو الدينية السائدة. هذا التشدد ليس حكرًا على

---

[16] غيدة فرنجية، (2013)، "مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية: رقابة أمنية وأداة لترهيب الناشطين"، المفكرة القانونية.
https://legal-agenda.com/مكتب-مكافحة-الجرائم-المعلوماتية-رقاب/.

[17] ميريام سويدان (2023)، هل تحاكم حياة مرشاد ويبقى جو قديح المتهم بالتحرّش حرّاً؟"، درج ميديا.
https://daraj.media/هل-تُحاكم-حياة-مرشاد-ويبقى-جو-قديح-المُ/

[18] سمكس (2018)، "تحليل مشهد حرية التعبير على الإنترنت في لبنان لعام 2018"، منظمة سمكس للحقوق الرقمية، ص ٥.
https://smex.org/wp-content/uploads/2019/11/X_191125_FreeSpeechPostive_Report_AR_Interactive.pdf

مناطق الحزب، بل يمكن ملاحظته أيضًا في مناطق أخرى ذات طابع متشدد دينيًا مثل طرابلس، حيث يتم التعامل بصرامة مع أي نشاط يُعتبر مخالفًا للمعايير المحلية أو الدينية[19].

الأمر يختلف من منطقة إلى أخرى بناءً على طبيعة القوى المهيمنة، حيث تتباين درجات القمع وآلياته. على سبيل المثال، بينما قد تكون العاصمة بيروت أكثر انفتاحًا نسبيًا بسبب تنوعها السياسي والاجتماعي، إلا أنها تشهد ضغوطًا سياسية مكثفة، خاصة خلال فترات الاحتجاجات والمظاهرات. في المقابل، تشهد المناطق الريفية والأطراف حالات قمع تختلف في نوعيتها وشدتها. النظام الأمني في لبنان يتميز بتركيبة فريدة تربطه بالطوائف والأحزاب التي تسيطر على البلد، بدلاً من كونه نظامًا موحدًا ومركزيًا.

هذا الهيكل الأمني يجعل من حرية التعبير مسألة معقدة للغاية، حيث يصبح التعبير عن الرأي محكومًا بخطوط حمراء تختلف حسب الموقع والانتماء الطائفي أو السياسي. التعبير ضد حزب معين قد يؤدي إلى مواجهة مع جهاز أمني معين مرتبط به، والعكس صحيح. هذه الديناميكية تجعل من الصعب ضمان حرية التعبير بشكل متساوٍ في جميع أنحاء البلاد، حيث تختلف ردود الأفعال والقيود بناءً على السياق المحلي.
باختصار، حرية التعبير في لبنان ليست مقيدة فقط بسبب القيود القانونية أو الثقافية، بل بسبب تداخل السلطات الأمنية مع المصالح السياسية والطائفية. هذا التداخل يفرض ضغوطًا مستمرة على المواطنين والصحفيين والنشطاء الذين يحاولون ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم، ويضعهم في مواجهة مباشرة مع أجهزة أمنية ذات ولاءات متباينة.

ج- حريّة التعبير خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان

خلال فترات الحرب، تواجه حرية الصحافة في لبنان تهديدات مباشرة ومتزايدة، خاصة عندما تتداخل مع حرية التعبير في سياق الصراعات المستمرة. في الحرب الأخيرة، برزت حملات استهدفت الصحفيين بشكل مباشر، من خلال خطاب الكراهية، التخوين، والتهديدات العلنية. هذه التحديات لم تقتصر على الصحفيين التقليديين العاملين في مؤسسات كبرى، بل امتدت إلى الصحفيين المستقلين والمراسلين الذين يخاطرون بالعمل في مناطق النزاع، حيث تتعاظم التهديدات ويصبح العمل الميداني محفوفًا بالمخاطر[21].

---

[19] سيتم الحديث عن هذه النقطة بتفصيل في سياق البحث
[20] صفاء عياد (2023)، "لبنان: استدعاءات للصحافيين في بيروت وطمس للأصوات في الجبل"، سمكس.
https://smex.org/ar/لبنان-استدعاءات-صحافيين-بيروت-جبل/

[21] رنا صاغيّة (2025)، **أهمّية البحث في موجب حماية حرّية الإعلام وتحصين دوره أثناء الحروب والنزاعات المسلّحة**، المفكرة القانونية، https://legal-agenda.com/أهمّية-البحث-في-موجب-حماية-حرّية-الإعل/

إلى جانب هذه التحديات، تزيد المخاطر التقنية، مثل اختراق الأجهزة أو زراعة أجهزة تعقب، من تعقيد المشهد الصحفي في لبنان، خاصة في المناطق التي تعرّضت للقصف خلال الحرب الأخيرة . هذه المخاطر تضاعف الحاجة إلى توفير تدريب متخصص ودعم تقني للصحفيين الذين يعملون في مثل هذه البيئات الخطرة.

الصحافة ليست مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل هي ركيزة أساسية لضمان الشفافية والمساءلة. عندما تتعرض حرية الصحافة للخطر، فإن الحقيقة نفسها تصبح على المحك، مما يجعل الحاجة إلى حماية الصحفيين ودعمهم مسؤولية جماعية لضمان حرية التعبير في لبنان.

4- البيانات تتحدّث

لماذا الأرقام؟

إن فهم وممارسة مبدأ حرية التعبير في لبنان لا يسري بشكلٍ أفقي متساوٍ على مساحة الوطن، بل إنّه يتغيّر ويتبدّل بحسب الظروف الاجتماعية والسياسيّة التي تهيمن على المنطقة المعيّنة، حتى تصل إلى حدود الخصوصية لكل شارع وللهيمنة السياسية من قوى الأمر الواقع أو انعدامها. ولأنَّ هذا الواقع شبه متعارف عليه في أوساط الدراسات اللبنانية، يبقى قيد الاثبات من خلال ربط الأرقام والاحصاءات المتعلّقة بحرية التعبير في لبنان بالواقع الاجتماعي "للبيئة" والمدينة والمحافظة التي ترسم شكل الاعتداء ونوعه وعدده، والتي تغيّر نظرة الفرد (على اختلاف مهنته ومستوى انخراطه بالعمل السياسي اللبناني) تجاه مبدأ حرية التعبير. هذا الاختلاف يجعل من حرية التعبير المنصوص عليها بالدستور، حق غير موحّد السقف في لبنان، بل إن هامش ممارسته يختلف بحسب الجنس، الانتماء، الطائفة، المنطقة، المهنة وغيرها من المتغيّرات الشخصيّة تفصّلها الأرقام أدناه.

أ. الجدول الزمني للانتهاكات منذ أكتوبر 2019

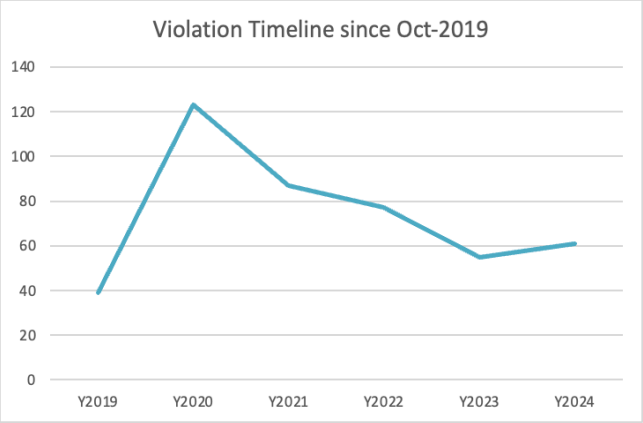

تُظهر البيانات أن الانتهاكات قد بلغت ذروتها عام 2020، حيث بلغت أكثر من 120 حالة خلال سنة واحدة بالمقارنة مع بداية عام 2019 حيث كانت الحالات لا تتخطّى ال40، أي بارتفاع 3 مرات أكثر. يمكن ربط هذا التصاعد باحتجاجات 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، التي كانت

نقطة تحول في المشهد اللبناني، حيث استخدم المحتجون وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على الفساد والواقع الاجتماعي السيّئ[22]. مع ذلك، أدت هذه الحركة إلى زيادة الضغوط الأمنية والقضائية على الصحفيين والنشطاء، حيث لجأت السلطات إلى استخدام أدوات مثل الاستدعاءات، والاعتقالات، والدعاوى القضائية للحد من حرية التعبير. الانخفاض التدريجي في السنوات اللاحقة لا يعكس بالضرورة تحسنًا في الوضع، بل قد يكون نتيجة لتراجع النشاط الاحتجاجي والعمل السياسي اللبناني خاصّةً بعد استحقاق الانتخابات النيابية عام 2022 الذي أعاد تشكيل السلطة بشكلها السابق مع دخول وجوه جديدة إلى البرلمان (أي نوّاب التغيير)[23]. هذا الأمر قلّص عدد الاستدعاءات، ولكنّه شكّل قفزة بنوعيّة هذه الاستدعاءات وخلفيّتها بحيث صرنا نشهد استدعاءات من نوع آخر، تعدّ أكثر تشدداً ولا تقتصر فقط على الناشطين والصحفيين، بل على كوميديين ومدنيين تم استدعاؤهم للمثول أمام المحكمة العسكريّة على خلفيّة نكات تتناول القوى الأمنية والعسكرية اللبنانية مثل استدعاء شادن فقيه[24] ونور حجار[25]. هذا النوع من الاستدعاءات يدق ناقوس الخطر بالنسبة لسقف حرية التعبير في لبنان، خاصّةً أن الكوميديين استدعيا بناءً على إخبارات تقدّمت بها جهات دينية أيضاً على خلفيّة نكات "مسّت بمقدسات المسلمين" و"تعرّض السلم الأهلي للمخاطر" بحسب تعبيرهم[26]. إذاً، فإنّ عدد الانتهاكات ونوعيّتها تغيّرت بشكل كبير ما بعد احتجاجات 17 تشرين 2019 بحيث تم إنزال السقف المسموح للتعبير بعدما ارتفع خلال الاحتجاجات لتطال الملاحقات كل من ينتقد أعمدة النظام اللبناني المتجذّر بما فيها الجهات الدينية والأجهزة الأمنية والعسكرية.

ب. الانتهاكات حسب الجنس

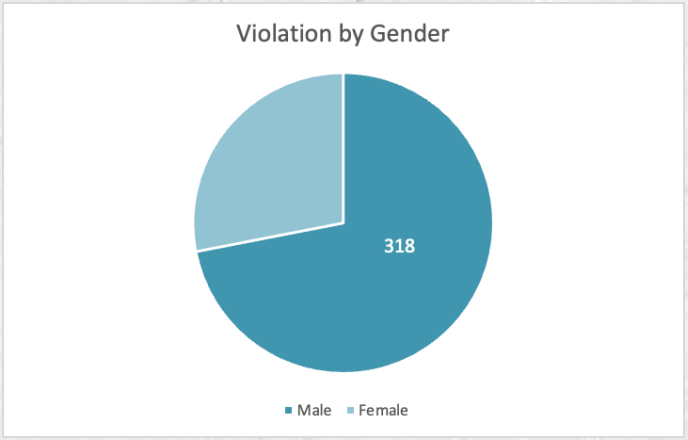

كنظرة أولى عامّة على صعيد الوطن ككل، بحسب الأرقام الموجودة التي تمّ تحليلها، يمثّل الذكور الأغلبية بين المتعرضين للانتهاكات (318 حالة من أصل 443 أي حوالي 71% من إجمالي الحالات المسجّلة) مقارنة بالإناث (124 حالة أي حوالي 29% من إجمالي الحالات). يمكن تفسير هذا التفاوت من خلال الأدوار الميدانية التي يقوم بها الصحفيون والناشطون الذكور عادةً، مثل تغطية

[22] سمكس (2020)، "أصحاب النفوذ هم أكثر المدّعين: قضايا حرية التعبير على الويب لعام ٢٠١٧ في لبنان"، منظمة سمكس للحقوق الرقميّة، https://smex.org/ar/أصحاب-النفوذ-هم-أكثر-المدّعين-قضايا-حر/.

[23] الحرّة (2022)، ""التغيير في لبنان ممكن".. نواب "17 تشرين" يتحدثون عن النتيجة التاريخية"، الحرة. https://www.alhurra.com/lebanon/2022/05/17/التغيير-في-لبنان-ممكن-نواب-17-تشرين-يتحدثون-النتيجة-التاريخية

[24] طوب مندل (2023)، "تقييم قضية شادن فقيه أمام المحكمة العسكرية من منظور القانون الدولي"، سكايز. https://www.skeyesmedia.org/ar/News/Reports/10-05-2023/10634

[25] هيومن رايتس ووتش، "لبنان: توقيف فنان كوميدي بسبب نكتة نقدية"

[26] المصدر نفسه

الاحتجاجات أو الأحداث السياسية الساخنة، حيث تكون احتمالية المواجهة مع القوى الأمنية أو الجماعات السياسية أكبر، ومن جهة أخرى، فإنَّ هامش الحرية للذكور أعلى في مجتمع يعتبر ما زال شرقياً وذكورياً لا تتعاطى المرأة فيه القضايا السياسية بنفس مستوى الرجل. مع ذلك، فإن العدد اللافت من الانتهاكات ضد النساء (124 حالة) يكشف عن أن الصحفيات والناشطات أيضًا يواجهن تهديدات كبيرة، خاصةً مع انخراطهن في العمل السياسي أو المشاركة في التحقيقات الصحفية الاستقصائية. في ظل السياق اللبناني، تتعرض النساء أيضاً لأشكال مختلفة من المضايقات مثل التشهير أو الابتزاز الرقمي، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يعكس الأبعاد المتداخلة بين التمييز القائم على النوع الاجتماعي والقيود على حرية التعبير. في مدوّنتها على درج[27]، تروي مروى صعب كيف تعامل معها الضابط في مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية حيال منشور عن شخص متّهم بالتحرّش. هذا التجاهل في بعض الأحيان والاستضعاف للنساء، بالاضافة إلى عدم قبول المجتمع (خاصّةً في الاطراف) لمثول النساء أمام الاجهزة الأمنية، يجعل أوّلاً مشاركتهن في الفضاء السياسي أصغر، وبالتالي ملاحقتهن، واستدعائهن ومثولهن أمام الأجهزة الأمنيّة أقل بكثير وهذا ما تعكسه الأرقام. مثال آخر على ذلك هو تعرّض الاعلامية ديما صادق المتكرّر واليومي للشتم[28] من المختلفين معها على مواقفها السياسيّة بحيث يتم شتمها على أساس أنّها امرأة، ويتم التعرّض لشخصها كأم وزوجة وإبنة. هذه الضغوطات تتعرّض لها النساء أكثر من الرجال مما يقلّص من مشاركتهنّ في العمل السياسي وفي التعبير عن رأيهن علانيةً على الانترنت. من جهة أخرى، وعلى الرغم من عدم ظهور ذلك في الارقام أعلاه، لا يمكن تجاهل الضغوطات والتعديات والانتهاكات الجسدية التي تعرضت لها الاقليات من مجتمع الميم في بيروت في أكثر من محطة، لعل أبرزها التعدّيات خلال مسيرة الحريات في بيروت، وتعرّض عرض مسرحي للاعتداء في منطقة مارمخايل في بيروت من قبل جماعة "جنود الرب" المتشدّدة مسيحيّاً[29]، ما يظهر أن الانتهاكات أيضاً تختلف باختلاف هشاشة الفئة المستهدفة[30].

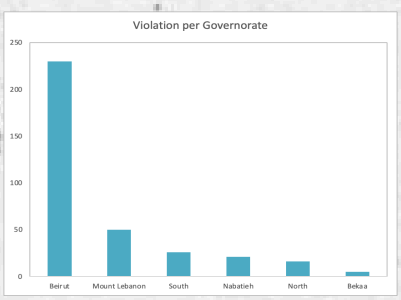

ج. الانتهاكات حسب المحافظة وتفاصيل الجهات المسؤولة عن الانتهاكات حسب المنطقة

تحتل بيروت النصيب الأكبر من الانتهاكات (230 حالة)، وهي نتيجة طبيعية لكونها مركز النشاط الإعلامي والسياسي في لبنان. الصحفيون في

[27] مروى صعب (2022)، "لبنان: هكذا حقق معي مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية"، موقع درج ميديا.
https://daraj.media/لبنان-هكذا-حقق-معي-مكتب-مكافحة-جرائم-ال/

[28] https://x.com/ziaditanioff/status/1143928651156791296?s=46

[29] ماري-جوزيه القزي (2023)، ""جنود الرب" يهاجمون حانة في بيروت: خطاب كراهية المثليين يُترجم عنفاً"، بي بي سي.
https://www.bbc.com/arabic/articles/cqeqq030vq3o

[30] منظمة العفو الدولية (2023)، "لبنان: يجب على السلطات التحقيق في الاعتداء على متظاهري مسيرة الحريات"، منظمة العفو الدولية.
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/10/lebanon-investigate-assault-on-freedom-march-protesters/

بيروت يعملون في بيئة مشحونة حيث تتقاطع المصالح السياسية والأمنية، مما يجعلهم أكثر عرضة للتهديدات. جبل لبنان يأتي في المرتبة الثانية (50 حالة)، وهو ما يمكن تفسيره بامتداد النشاط الإعلامي والسياسي من العاصمة إلى الضواحي. المناطق الأخرى مثل الجنوب (26) والشمال (16) والبقاع (5) تشهد أرقامًا أقل، وهو ما قد يعكس غياب التغطية الإعلامية المكثفة أو تردد الصحفيين المحليين في الإبلاغ عن الانتهاكات لأسباب عديدة منها الخوف من العواقب والضغوطات الاجتماعية، غياب الوعي على قوانين التي تضمن حرية التعبير وحتّى الرقابة الذاتية التي سرعان ما يمارسها الأفراد من تلقاء انفسهم بعد تعرّضهم لانتهاكات أو لمعرفتهم بالظروف السياسية المحيطة التي تفرض عليهم الالتزام بالصمت حيال بعض الآراء المخالفة للمحيط السائد.

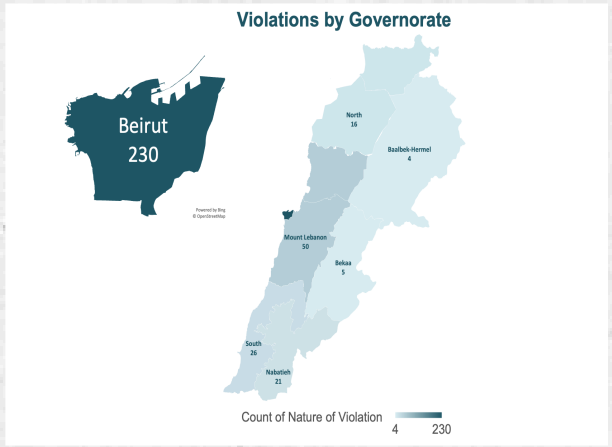

على المستوى الديموغرافي، يختلف واقع حرية التعبير بشكل كبير بين المناطق المركزية والأطراف في لبنان. في بيروت، حيث تتركز المؤسسات السياسية والإعلامية، وتكثر تجمعات الناشطين، تكون مساحة التعبير أوسع نسبيًا، إذ تواجه القوى الأمنية والأحزاب صعوبة في فرض سيطرتها المطلقة نتيجة الانفتاح الإعلامي والكثافة السكانية. ومع ذلك، لا يخلو الأمر من ضغوط سياسية شديدة، خاصة أثناء المظاهرات أو الأزمات السياسية.

أما في المناطق الطرفية، فيبدو الوضع أكثر تعقيدًا، حيث تتعرض حرية التعبير لضغوط مضاعفة. الناشطون في هذه المناطق غالبًا ما يواجهون تحديات أمنية واجتماعية، بما في ذلك الضغوط الحزبية والعائلية التي تحد من قدرتهم على التصدي لهذه الانتهاكات أو التعبير بحرية عن آرائهم. على سبيل المثال، في مناطق نفوذ حزب الله، يتم فرض رقابة صارمة على أي نشاط إعلامي أو رأي يُعتبر مخالفًا للسرديات السياسية أو الدينية السائدة، وهي طريقة ممنهجة يلجأ إليها جمهور وقياديي الحزب. وتصل الانتهاكات في بعض الأحيان إلى حدّ الاغتيال على خلفية الآراء السياسية مثل قضية لقمان سليم الباحث والناشر اللبناني والناقد لحزب الله الذي تم اغتياله في الجنوب مطلع العام 2021 ولم يتم التحقيق في الجريمة حتى اليوم[31]. لكن هذه الظاهرة ليست مقتصرة على تلك المناطق فقط، بل تمتد إلى مناطق أخرى مثل طرابلس، حيث تُطبق معايير صارمة على أي نشاط يُعتبر غير متوافق مع

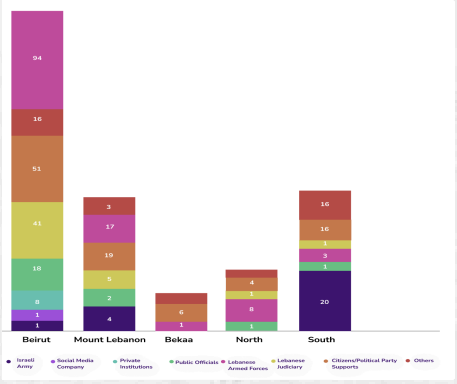

[31] منا لحقوق الانسان، (2021)، "اغتيال لقمان سليم، الباحث والناشر اللبناني والناقد لحزب الله، في جنوب لبنان"، منا لحقوق الانسان. https://www.menarights.org/ar/caseprofile/aghtyal-lqman-slym-albahth-walnashr-allbnany-walnaqd-lhzb-allh-fy-jnwb-lbnan

الأعراف المحلية أو الدينية[32] مثل تعرّض المحامي والناشط خالد مرعب، في عام 2022، لحملة تحريض وشتم وتهديد مباشر بالقتل، ما اضطرّه إلى مغادرة منزله في طرابلس، على خلفية منشور له على "فايسبوك" ينتقد فيه موقف المفتي عبد اللطيف دريان من قضية حقوق المثليّين[33].

تختلف آليات القمع من منطقة إلى أخرى بحسب طبيعة القوى المسيطرة. فعلى الرغم من أن بيروت تتميز بتنوعها الاجتماعي والسياسي الذي يتيح مساحة أكبر للتعبير، إلا أنها تشهد في الوقت ذاته ضغوطًا سياسية متزايدة تجعل حرية التعبير عرضة للتقييد. في المقابل، تُظهر المناطق الهامشية غير المركزية (غير العاصمة بيروت) قيودًا أشد من نوع آخر هي بأكثرها حزبية وأهلية-اجتماعية بسبب الهيمنة الأمنية والحزبية المباشرة. نرى أيضاً انتهاكات تنفّذها الشركات الخاصّة ومنصّات مواقع التواصل الاجتماعي أبرزها شركة "ميتا" التي مارست انتهاكات بحق ناشطين عبّروا عن آرائهم المخالفة لسياسة الشركة وتعرّضوا لانتهاكات منها الغاء حساباتهم وحظر المنشورات وما يعرف بالشادو بان خاصّةً تلك المتعلّقة بالقضية الفلسطينية[34]. من خلال النظر إلى الرسم البياني، يبدو أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي ممثلة بشكل ضعيف. تجدر الاشارة إلى أنّ هذا لا يعكس بالضرورة عدد الانتهاكات التي ترتكبها هذه الشركات، بل يشير إلى أن نطاق البيانات محدود (حيث أن محال وسكايز لا يركزان على هذا الجانب، مما يؤدي إلى تحيز في البيانات).

النظام الأمني في لبنان يُظهر بنية معقدة، حيث يرتبط بشكل وثيق بالطوائف والأحزاب السياسية التي تُدير البلد، بدلاً من كونه نظامًا موحدًا ومستقلًا. هذا الواقع يجعل التعبير عن الرأي في لبنان محفوفًا بالمخاطر، إذ قد يؤدي انتقاد حزب معين إلى رد فعل من جهاز أمني مرتبط بهذا الحزب. وبالتالي، تصبح خطوط التعبير الحمراء محددة وفقًا للسياق المحلي والانتماءات السياسية والطائفية. من جهةٍ أخرى، يظهر أنَّ الجهات المحلية مثل القوى الأمنية اللبنانية والأحزاب السياسية مسؤولة عن أكثريّة الانتهاكات في كلٍّ من بيروت وجبل لبنان. على سبيل المثال، القوى الأمنية تلعب دورًا رئيسيًا في استدعاء الصحفيين واستجوابهم، بينما تمارس الأحزاب السياسية ضغوطًا مباشرة وغير مباشرة على الإعلاميين والناشطين، سواء عبر التهديد أو من خلال حملات

---

[32] من مقابلة مع الدكتور علي مراد أجريت لهذه الدراسة.

[33] سكايز، (2022)، "المحامي والناشط خالد مرعب يتعرّض لحملة شتم وتهديد بالقتل بسبب منشور"، سكايز. https://www.skeyesmedia.org/ar/News/News/25-06-2022/10116&sfromdate=2018-06-05&stodate=2025-01-08

[34] صبا مروة، (2023)، "منصّات التواصل الاجتماعي تمنع السردية الفلسطينية... كيف نتخطى الحظر ونوصل الصوت؟"، رصيف ٢٢. https://raseef22.net/article/1095356-منصات-التواصل-الاجتماعي-تمنع-السردية-الفلسطينية-كيف-نتخطى-الحظر-ونوصل-الصوت

التخوين على وسائل التواصل الاجتماعي[35]. هذه الانتهاكات تعكس تعقيد البيئة السياسية في لبنان، حيث تتحكم المصالح الطائفية والسياسية في مشهد حرية التعبير.

يُظهر الرسم اعلاه أيضاً أن الجيش الإسرائيلي كان مسؤولاً عن العدد الأكبر من الانتهاكات في الجنوب، هذه الانتهاكات تعدُّ الأخطر ومنها القتل العمد للصحفيين والمصوّرين في لبنان عبر الغارات المتعمّدة مثل تلك التي قتلت المصوّر اللبناني عصام عبدالله عام 2023 خلال تأدية عمله إلى جانب طاقم من الصحفيين في الجنوب[36].
بعد السابع من أكتوبر 2023، ومع تصاعد الصراع في غزة ووصول تأثيراته إلى لبنان، تضاعفت الانتهاكات ضد الصحفيين بشكل ملحوظ. شملت هذه الانتهاكات الاعتقالات والتحقيقات غير القانونية، التي غالبًا ما نفذتها جهات غير رسمية مثل حزب الله. استهدفت هذه الجهات الصحفيين الذين غطوا مواقع الاستهداف، حيث يتم استدعاؤهم أو استدراجهم إلى مواقع محددة. هناك، يُطلب منهم تسليم أجهزتهم الشخصية، مثل الهواتف والكاميرات، لتفتيشها بحثًا عن محتويات قد تعتبر تهديدًا للسرديات التي تحاول تلك الأطراف فرضها[37].
يروي المسؤول الاعلامي في مؤسسة سمير قصير جاد شحرور[38]، أنّ الصحفيين الذين تعرضوا لهذه الممارسات وصفوا تعامل الجهات غير الرسمية بالمخيف. في بعض الحالات، تم احتجازهم لفترات تراوحت بين ساعات ويومين، حيث خضعوا لتحقيقات مكثفة حول محتويات أجهزتهم واتصالاتهم والمجموعات التي يشاركون فيها على تطبيقات مثل "واتساب". هذه الانتهاكات لا تقتصر على انتهاك الخصوصية، بل تمتد إلى مصادرة المعدات وتعطيل عمل الصحفيين. كما تُثار مخاوف بشأن زرع أجهزة تعقب أو استخراج بيانات حساسة، مما يجعل الصحفيين أكثر عرضة للاستهداف في المستقبل.
في حادثة أخرى أثارت قلقًا واسعًا، خلال جولة صحفية نظمتها "حركة أمل" في جنوب لبنان، فرض حزب الله قيودًا مشددة على مسار الجولة، مما أدى إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين. وتم احتجاز معدات فريق "قناة العربية" لمدة تجاوزت 48 ساعة، مما أعاق العمل الصحفي وأثار تساؤلات حول احترام القوانين الدولية التي تحمي الصحفيين[39].

---

[35] جاد هاني، علي شمروز وجاد صفوان (2024)، "حسابات مؤيدة لحزب الله تشن حملة تشهير رقمية ضد الصحافيين اللبنانيين", موقع سكايز. https://www.skeyesmedia.org/en/News/Reports/14-11-2024/12078
[36] فرانس ٢٤، (2023)، "مراسلون بلا حدود: مقتل صحافي رويترز في لبنان كان بضربة "مستهدفة" من اتجاه الحدود الإسرائيلية"، فرانس ٢٤. https://www.france24.com/ar/الشرق-الأوسط/20231030-مراسلون-بلا-حدود-مقتل-صحفي-رويترز-في-لبنان-كان-ضربة-مستهدفة-من-اتجاه-الحدود-الإسرائيلية

[37] مقابلة مع المسؤول الاعلامي في مؤسسة سمير قصير جاد شحرور لهذه الدراسة.
[38] مقابلة مع المسؤول الاعلامي في مؤسسة سمير قصير جاد شحرور لهذه الدراسة.
[39] المصدر نفسه

د. الانتهاكات حسب المهنة

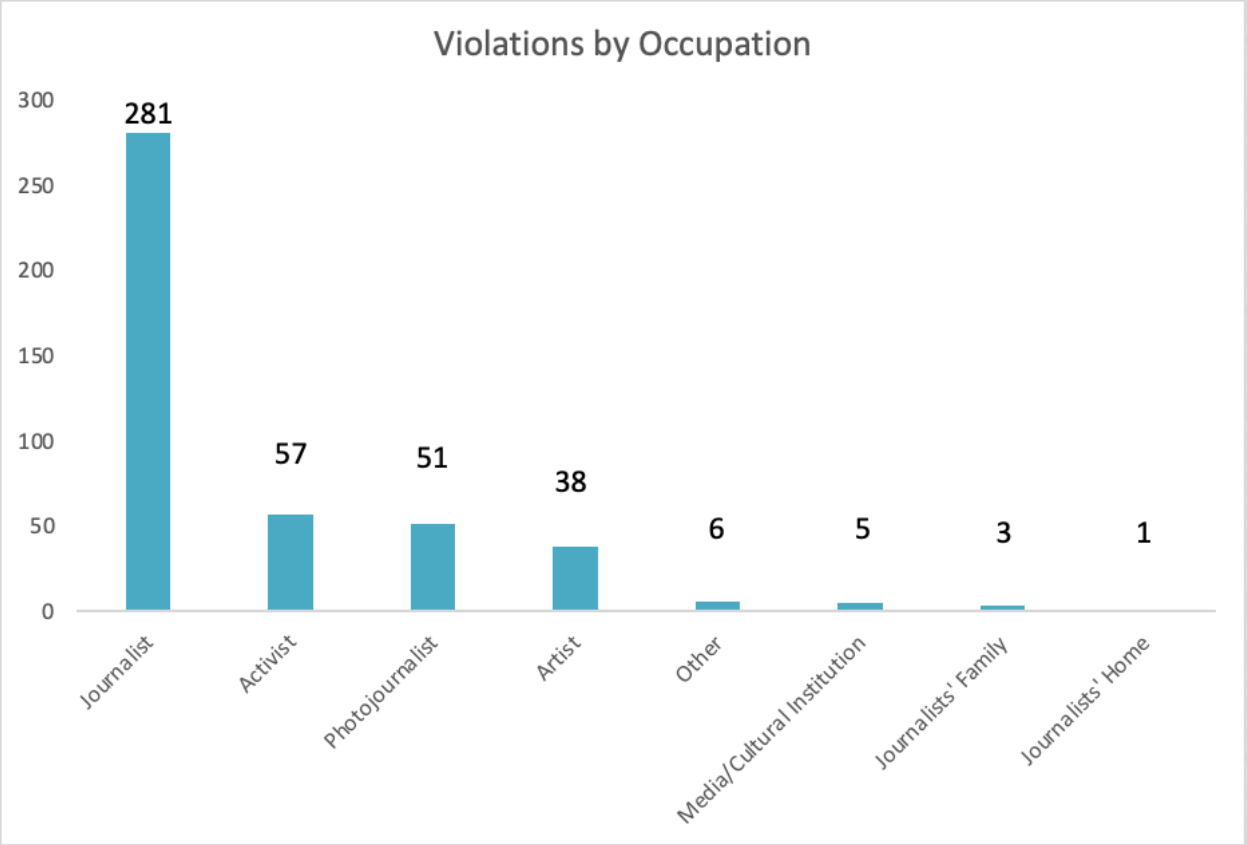

تصدر الصحفيون قائمة الفئات المستهدفة (281 حالة)، مما يشير إلى أنهم الفئة الأكثر تضررًا بسبب طبيعة عملهم والملاحقات الدائمة التي تطالهم أكثر من غيرهم مثل الناشطين والفنانين، بالإضافة إلى أن البيانات التي تم تحليلها تعطي تركيزاً واهتماماً للصحفيين خاصّةً في فترة ما بعد انتفاضة ١٧ تشرين. يأتي النشطاء (57 حالة) وخاصّةً الذين يستعملون الويب ومواقع التواصل الاجتماعي والذين يتعرّضون للضغوطات الاجتماعية والملاحقات القضائية في المرتبة الثانية. يأتي المصورون الصحفيون (51 حالة) في المرتبة الثالثة، مما يعكس اتساع دائرة القمع لتشمل أولئك الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أو التغطية البصرية كأدوات للتغيير الاجتماعي والسياسي. الصحفيون المستقلون والمصورون الصحفيون يواجهون تحديات إضافية بسبب غياب الدعم المؤسسي، مما يجعلهم أكثر عرضة للاعتداءات الجسدية والمضايقات القضائية[40].

[40] مقابلة مع المسؤول الاعلامي في مؤسسة سمير قصير جاد شحرور لهذه الدراسة.

ز. أنواع الانتهاكات في بيروت

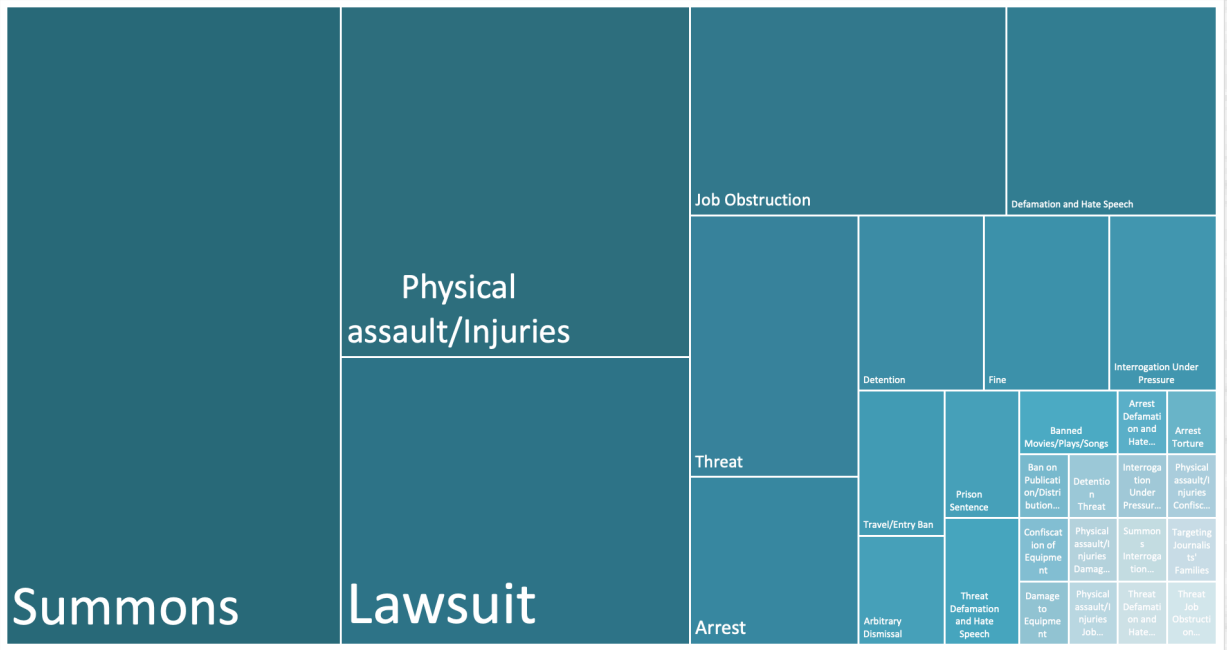

بيروت، العاصمة اللبنانية، حيث يتركّز العمل السياسي ويقطن أكثريّة الناشطين والصحفيين هي أكثر محافظة يتعرّض فيها الناشطون للانتهاكات حريّة التعبير. تُظهر البيانات أن الاعتداءات الجسدية والتهديدات تشكل نسبة كبيرة من الانتهاكات في مدينة بيروت. كما أن الدعاوى القضائية والاستدعاءات تُستخدم كأدوات ترهيب ضد الصحفيين، مما يُبرز استغلال القضاء كوسيلة لتقييد حرية التعبير. الاعتداءات الجسدية غالبًا ما تحدث في سياقات المظاهرات أو تغطية الأحداث الأمنية، حيث يصبح الصحفيون أهدافًا مباشرة. إلى جانب ذلك، تُظهر البيانات استخدام أساليب مثل مصادرة المعدات أو الحظر على النشر، وهو ما يشير إلى محاولات متعمدة لمنع المعلومات من الوصول إلى الجمهور. إن الاستدعاءات والملاحقات والمحاكمات القضائية تغلب على أشكال الانتهاكات لحرية التعبير في بيروت لأن الأضواء مسلّطة على المدينة بعكس الأطراف، وأي نوع من الاعتداءات الجسدية أو التهديدات العلنية سيكسب دعماً من المجتمع المدني المتركز في المدينة، بعكس الأطراف حيث تسهل عملية الترهيب والتخويف والتعرّض للصحفيين والناشطين.

5- اقتراحات لإصلاح السياسات المتعلقة بحرية التعبير في لبنان:

أ- على الصعيد القانوني، توصيات "تحالف حرية الرأي والتعبير"[41]

- إلغاء جميع المواد التي تُجرّم التحقير، بما في ذلك الموجّه إلى رؤساء الدول، المؤسّسات العامّة والجيش والمسؤولين الحكوميين والأمنيين؛
- إلغاء أي أحكام تفرض عقوبات جزائية على الذم والقدح واستبدالها بأحكام مدنية وضمان أن تكون التعويضات الممنوحة متناسبة تمامًا مع الضرر الفعلي الناجم؛
- النص على أن تكون الحقيقة الدفاع الفاصل في قضايا القدح والذم، بغض النظر عن الشخص المستهدف. وفي قضايا المصلحة العامّة، يكفي أن يكون المدّعى عليه قد تصرّف بالعناية الواجبة لإثبات الحقيقة؛
- عدم منح الشخصيات العامّة، بمن فيهم الرئيس، حماية خاصّة من القدح والذم أو التحقير. لا يكفي مجرّد اعتبار أشكال التعبير مهينة لشخصية عامّة لتبرير فرض عقوبات. جميع الشخصيات العامّة عرضة للانتقاد والمعارضة السياسية بشكل شرعي، ويجب أن يعترف القانون صراحةً بالمصلحة العامّة في انتقاد الشخصيات والسلطات العامّة.
- حصر التجريم بالتصريحات التي ترقى إلى الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف. ويجب أن يحدد القانون بوضوح المقصود من كل من هذه المصطلحات، بالاستعانة بـ "خطة عمل الرباط" كدليل توجيهي؛
- احترام مبدأ حرية التجمع النقابي للصحافيين وإلغاء حصرية نقابة محرري الصحافة وجميع متطلّبات الحصول على ترخيص مسبق للمطبوعات. ويجب ألّا تكون رسوم وشروط تخصيص الترددات لوسائل البث باهظة ومرهقة، وأن تكون معايير تطبيق هذه الشروط والرسوم معقولة وموضوعية وواضحة وشفافة وغير تمييزية.
- تعيين أعضاء الهيئة الناظمة المستقلّة لوسائل الإعلام، التي ستشرف على عمل قطاع الإعلام وتنظّمه، على أساس معايير شفافة بمشاركة المجتمع المدني.

ب- تعزيز حماية الصحفيين في الحروب:

---

[41] تحالف حرية الرأي والتعبير، " قانون الإعلام المقترح يشكّل تهديدًا خطيرًا لحرية التعبير"، منظمة العفو الدولية.
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/11/lebanon-proposed-media-law-poses-grave-threat-to-freedom-of-expression/

- وضع بروتوكولات خاصة لضمان سلامة الصحفيين الذين يعملون في مناطق الحروب، بما في ذلك توفير تدريبات متخصصة في السلامة المهنية، ودعمهم بأدوات وتقنيات تحمي بياناتهم من الاختراق أو المصادرة.
- حصر الإذن بالتصوير ودخول المناطق التي تتعرض للقصف والاعتداءات بالسلطات اللبنانية فقط، من دون تدخّل الأحزاب.

ج- ترسيخ مبدأ حرية التعبير في كامل الأراضي اللبنانية :

- تقديم دعم خاص للمؤسسات الإعلامية الصغيرة والمستقلة في المناطق الطرفية لضمان تمثيل عادل وشامل لجميع المناطق في التغطية الإعلامية.
- ادخال حق الحرية في التعبير إلى المناهج التربوية اللبنانية في مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية التي يتم تعليمها في كل المدارس الرسمية والخاصّة التي تتبع المنهج اللبناني كي يتم ترسيخ هذا الحق.
- بالاضافة إلى تطوير هذه البرامج كي تشمل أيضاً تعليم الطلاب عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والحقوق الرقمية.

د- مراقبة تنفيذ هذه الإصلاحات:

- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة وتنفيذ السياسات المتعلقة بحرية التعبير. ينبغي أن تضم هذه الهيئة خبراء قانونيين، ممثلين عن المجتمع المدني، وصحفيين، لضمان تحقيق العدالة والمساواة في تطبيق الإصلاحات.